في حوار مع رئيس المفوضية العامة للنزاهة في العراق:

المفوضية معنية بالفساد الإداري والمالي وإساءة استخدام المال العام منذ ١٧ تموز١٩٦٨ وحتى الآن.. وفي المستقبل

قد تكون تجربة مفوضية النزاهة جديدة في العراق، ولكن أهميتها وضرورتها ستتجلى بمرور الزمن، خاصة إن قضية استشراء الفساد على مدى العقود الأربعة الأخيرة بحيث باتت تتطلب المعالجة الحازمة على أسس سليمة وقاعدة ثابتة.والخطورة في الأمر إن الحديث بصوت عال عن الفساد بمدياته الشاملة امتد في المرحلة الراهنة إلى الدرجة التي لا يمكن تخطيه والسكوت عنه، بل تنبغي مواجهته بنفس مستوى استشرائه وانتشاره.

في حوار مع المفوض العام، أو رئيس المفوضية العامة للنزاهة في العراق القاضي راضي حمزة الراضي، حاولت (المدى) أن تركز على الجوانب التعريفية بطبيعة الهيئة المستحدثة، وصلاحياتها واتجاهات عملها، والنهج التكاملي لأدائها مع الأجهزة والإدارات الرقابية الأخرى، فضلاً عن تناول بعض القضايا ذات الصلة مثار الاهتمام في الوقت الحاضر.

تصوير: سمير هادي

نبذة تعريفية

ابتدأ طلبنا من رئيس المفوضية تقديم نبذة تعريفية عنها، فقال موضحا:

-المفوضية العامة للنزاهة في العراق هي هيئة مستقلة عن السلطتين القضائية والتنفيذية، وربطها المشرع بالسلطة التشريعية التي تمثل الشعب العراقي بكامله، وعندئذ ستكون بمنأى عن الضغوط والتدخلات وستعمد إلى تأمين المراقبة الفعالة للسلطتين المذكورتين على وفق قانونها المرقم ٥٥ الصادر في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٤، حيث تضم مجموعة من التشكيلات المعبرة عن طبيعة أعمالها ومهماتها التي ستنجزها بالاعتماد على ثلاثة مبادئ أساسية تتجسد فيما يلي:

أولاً: مبدأ المكافحة الذي سيصاغ للعمل به بعد وقوع الحدث، أو المخالفة إذ أن هناك أجهزة في المفوضية تمارس دورها في التحقيق بالحدث بعد حصوله، إن كان بصورة مخالفة إدارية أو فيه عنصر جنائي، فإذا كان يقتصر على المخالفة الإدارية يطلب من المفتشين العامين في الوزارات أو الجهة الحكومية المعنية الأخرى، عرضها على الوزير أو الرئيس الإداري لكي يطبق عليها قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته، فيما لو ظهر أن في تلك المخالفة عنصر جنائي يتم عرضها على المفوضية لاستكمال التحقيقات، وإحالتها بعد ذلك على المحكمة المختصة لكي تطبق عليها قانون العقوبات العراقي لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته.

ثانياً: مبدأ الوقاية، ويتركز تطبيقه على الحالات المعنية بمرحلة ما قبل وقوع الحدث أو المخالفة من خلال الدور الذي يمارسه المفتشون العامون لمتابعة كل حالة على حدة ومعالجتها في وقت مبكر والتحذير من احتمال وقوع الحدث أو المخالفة.

ثالثاً: مبدأ التثقيف والتعليم ويعنى بتدريب وإعداد وتوعية موظفي الدولة على كيفية مكافحة الفساد وتنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة والتعرض للاستجواب، والتعامل المنصف في الحكومة، وسوف تستحدث لهذا الغرض أكاديمية تقوم بصياغة وإعداد برامج التدريب والتوعية في إطار سقف زمني بحيث تشمل جميع موظفي الدولة بالتدريج، إضافة إلى التثقيف والتعليم المخصص للعاملين في المنظمات غير الحكومية وأبناء الشعب عموماً، وذلك من خلال إصدار الملصقات والمواد التعريفية واللجوء إلى وسائل الإعلام بهذا الشأن، كما إننا اتفقنا مع وزارة التربية لإدخال برامجنا في المناهج الدراسية على المستويات المتباينة، وهنا تجدر الإشارة إلى إننا وجدنا إن مديرية المناهج في وزارة التربية قد اعتمدت مثل هذه التوجهات بخطوطها العريضة عبر التحذير من الفساد والرشوة وإساءة استخدام السلطة وتبديد المال العام.

استكمال الصورة

قلنا للسيد الراضي، إن تأدية المفوضية لمهماتها يتم في إطار التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى التي حددت صلاحياتها ومسؤوليتها ومجالات عملها. فماذا عن هذا التوجه التكاملي؟ فقال موضحاً:

-هناك بالفعل دائرتان تساعدان مفوضية النزاهة، وتستكملان العمل معها، وهما:

**المفتشون العامون في الوزارات الذين أنشئت مكاتبهم بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤.

*ديوان أو هيئة الرقابة المالية الذي أعيد تشكيله على وفق القانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤.

وهاتان الدائرتان ترتبطان إدارياً بجهات أخرى، ولكنهما من الناحية الفنية تنسقان الجهود مع مفوضية النزاهة في نطاق هيئة مشتركة تلتقي بصفة دورية خلال فترات متقاربة، بالإضافة إلى استمرار تكامل العمل في مجرياته التنفيذية.

علاقتنا غير مباشرة بمحاكمة صدام ورموز نظامه من خلال متابعة سوء استعمال السلطة وهدر الأموال

وفي هذا السياق تم تصميم نظام متكامل لتسهيل إدارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات وتمكين الجهات الرقابية المشرفة على سير العمل من تأدية واجباتها باستقلالية من خلال اعتماد الأسس التالية:

١.أن تعمل هيئة الرقابة المالية بصفتها المؤسسة العليا للتدقيق المالي والمحاسبة وتظل مسؤولة عن الكشف عن أعمال الفساد والتبذير وإساءة التصرف في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

٢.أن لا تحتفظ الهيئة بصلاحيات إدعائية أو تنفيذية في مجال تطبيق القانون، وتقوم بإحالة جميع الأدلة بشأن أعمال الغش والتبذير وإساءة التصرف إلى المفتشين العامين في الوزارات ذات العلاقة.

٣.وعلى المفتشين العامين أن يقوموا بدورهم، في تطبيق النظام ضمن وزاراتهم والمحافظة عليه، علاوة على التدقيق في جميع الأمور المحالة إليهم وتقديم نتائج تحقيقاتهم وتوصياتهم إلى الوزير صاحب العلاقة، وكذلك مفوضية النزاهة للمراجعة النهائية واتخاذ التدابير الملائمة.

٤.ومفوضية النزاهة هي الجهاز الوحيد المخول للاستعانة بالإجراءات الجنائية من أجل البت والفصل في القضايا المتعلقة بإساءة التصرف.

حداثة التجربة والتقاطعات المحتملة

وطرحنا على رئيس مفوضية النزاهة تصوراتنا بشأن احتمالات نشوء بعض التقاطعات في تطبيق هذا النظام بسبب حداثة التجربة وتوقع مقاومتها وتقييد آلية العمل. فماذا تسجلون بهذا الخصوص؟

*بالفعل إن واقع التجربة أدى إلى ظهور بعض جوانب مقاومة تطبيقها بفاعلية، وإضفاء خصائص الكفاءة والشمولية على آلية التنفيذ، حيث إن عدداً من الوزارات مثلاً لم تقر حتى الآن المكانة المميزة لمكتب المفتش العام فيها، أو إنها أصرت على أن تكون درجة المفتش العام بمثابة مدير عام، وليس وكيل وزارة، كما هو مطلوب بحيث يكون بمقدوره مراقبة أداء المسؤولين في الوزارات على أعلى المستويات، فضلاً عن إن آلية العمل لما تزل بعيدة عن مجرياتها التنفيذية الفعالة في المراحل المختلفة، وهذا بالذات ما يدعونا إلى بذل المزيد من الجهود الحثيثة من أجل معالجة المعوقات والعقبات التي تواجهنا في المجال التطبيقي للتجربة.

*بهدف شمول التجربة مناطق العراق كافة، وتخطي واقع اقتصارها على العمل في الوزارات ببغداد فقط. هل في نيتكم استحداث هيئات مخولة بممارسة مهامكم، إقليمياً أو على صعيد المحافظات؟

-يتمثل طموحنا القريب في استحداث أربع مديريات إقليمية تقام بما يتوافق مع التوجهات الفدرالية، الأولى خاصة بالجنوب في البصرة، والثانية تمارس عملها في الشمال ومقرها الموصل، والثالثة في كردستان مقرها في أربيل، والرابعة في الوسط لم يحدد موقعها النهائي بعد. وهذه الهيئات الإقليمية سوف تستحدث تباعاً عام ٢٠٠٥.

وفي هذا السياق أيضاً ما زلنا نواصل الجهود لاستكمال أجهزة المفوضية بعد معالجة بعض الجوانب الإجرائية مع وزارة المالية، علماً بأن قانون المفوضية واضح ولا لبس فيه، وإن رئيسها هو بدرجة وزير.

كوبونات النفط وقضايا أخرى

*وتدرجنا في طرح العديد من القضايا التي تشكل مثار اهتمام الناس، وفي مقدمتها كوبونات النفط. فماذا عن احتمال تحقيق المفوضية فيها؟

-إننا حتى الآن لم نتجه للتحقيق في المعلومات المتعلقة بكوبونات النفط، نظراً لما يحتاجه التحقيق في هذه القضية من إمكانات إدارية وفنية قد تتجاوز العراق، وتتطلب التحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحسبما أعتقد أن جهات عديدة في الدولة تمارس دورها في التحقيق بكوبونات النفط، ومع ذلك نحن ننتظر أية معلومات جديدة قد يحيلها إلينا المفتش العام في وزارة النفط لكي نضيفها إلى التحقيقات الجارية على أكثر من صعيد في المرحلة الراهنة.

*هناك معلومات نشرت أكثر من مرة حول غياب الأجهزة الدقيقة لقياس صادراتنا النفطية من مرفأ العراق وخور العمية، مما قد يؤدي إلى غياب المعلومات الصحيحة عنها. فهل إن المفوضية تمارس دورها في التحقيق بهذه القضية وتدقيق مدى صحة المعلومات فيها؟

-أعتقد إن هذه المعلومات مبالغ فيها، ولكننا برغم ذلك سنطلب من المفتش العام في وزارة النفط تقريراً يوضح هذه القضية بالذات لأهميتها.

*ماذا عن علاقتكم بمحاكمة صدام ورموز نظامه؟

-ليس لدينا علاقة مباشرة بالمحاكمة، غير إن قانون مفوضية النزاهة رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤، حدد بشكل واضح مهمتنا للتدقيق بالفساد الإداري والمالي وسوء استخدام السلطة والتلاعب بالمال العام منذ ١٧ تموز ١٩٦٨ وحتى سقوط النظام السابق، الأمر الذي يدعو إلى إجراء التحقيق في هذه المجالات بالذات وتهيئة الملفات بشأنها وإحالتها إلى المحكمة المختصة، علماً بأن جميع أموال وممتلكات رأس النظام السابق ورموزه آلت وستؤول إلى وزارة المالية بعد استمرار حصرها وتدقيقها.

*وهل لديكم دور معين في التحقيق بقضيتي الدكتور أحمد الجلبي وسالم الجلبي؟

-إن المفوضية ليست لديها أية تحقيقات في قضايا تخص السيدين أحمد الجلبي وسالم الجلبي، لأن أية جهة لم تطلب منا التحقيق فيهما.

نموذج التجربة وتوقيتها

*وسألنا السيد الراضي عن النموذج الذي استوفى منه العراق استحداث مفوضية النزاهة، والعوامل التي أدت إلى التعجيل فيها؟ فأجاب قائلاً:

-برغم إن مثل هذه المفوضية قائمة في العديد من بلدان العالم، فقد اعتمدنا بالأساس على التجربة السويدية في هذا المجال، ولعل من العوامل التي دعت إلى التعجيل في استحداثها هو واقع ما ورثناه من النظام السابق فيما يتعلق باستشراء الفساد على نطاق واسع في العراق، إضافة إلى التحفظات التي طرحتها الدول والجهات المانحة في مؤتمر مدريد وما بعده بشأن ضرورة الاطمئنان على الأموال المخصصة لإعمار العراق وإعادة بنائه وأن تكون الرقابة فعالة ونزيهة على طريقة صرف المنح المقدمة وتقديم تقارير تتسم بالشفافية والمصداق في هذا المجال.

نقطتان مهمتان

*وماذا بعد؟

-أكد السيد راضي حمزة الراضي رئيس المفوضية العامة للنزاهة في ختام الحوار نقطتين مهمتين:

الأولى: إثبات جميع موظفي الدولة بموجب متطلبات الحكم النزيه والشفاف التزامهم بالسلوك الأخلاقي في تأدية الخدمة العامة وتمسكهم بنص قسم يتعهدون فيه بالكشف عن مصالحهم المالية الشخصية، والتقيد بقوانين العراق الجنائية التي تحرم الفساد العام.

والثانية: تقديم جميع المسؤولين الكبار تقريراً مالياً سنوياً عن ممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة بهدف المساعدة في متابعة مستوى الأداء النزيه وضمان الشفافية في العمل الرقابي، ومثل هذا التقرير يشمل المسؤولين ابتداءً من درجة مدير عام فما فوق، إضافة إلى المحافظين ومن هم بدرجات وظيفية مماثلة.

إلى من يهمه الأمر

لا ملائكة للرحمة في مستشفيات كربلاء(وتأنيث) للملاك الصحي !

إعدادية التمريض للبنات تخرج طالبتين فقط هذا العام

انتصار السعداوي
تصوير / نجم عبد خضير

مسألة التمريض النسوي أصبحت مشكلة تؤرق كل الكادر الصحي في العراق وخصوصاً محافظات كربلاء، والنجف، والرمادي. التي تسمى بالمحافظات الميتة، إذ أن هناك عزوفا كبيراً، عن ممارسة هذه المهنة الإنسانية، ويأتي هذا العزوف من الوصمة الاجتماعية الخطيرة، نتيجة ترسبات وتراكمات اجتماعية تعود إلى عقود طويلة، إضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى تعود إلى أسباب اقتصادية فالراتب لا يوازي متاعب العمل. ولا يغري البنات بالمخاطرة والمجازفة لدخول هذا المجال. ما دامت هناك بدائل وفرص عمل أخرى أكثر إيراداً. هذا فضلاً عن طبيعة العمل الصعبة، كالخفارات الليلية مثلاً. والتماس المباشر بالمريض وتحمل مزاجيته.. وثقل العمل بسبب قلة الملاك.. الخ.

وقد قامت (المدى) بزيارة إلى دوائر صحة كربلاء، والتقت عدداً كبيراً من الملاكات التمريضية النسوية والرجالية، وكذلك الملاكات التدريسية، لتسليط الضوء على متاعب هذه المهنة وأسباب تأخرها.

كانت أولى محطاتنا هي إعدادية التمريض للبنات والبنين حيث التقينا أولاً الأستاذ عزيز سلمان.. مدير إعدادية للبنين والأستاذة فاطمة عبد الرزاق مديرة إعدادية البنات. وأوضح السيد عزيز سلمان. تأسست إعدادية التمريض المختلطة في كربلاء عام ١٩٨٠ وخرجت حينها (٤ - ٧) طلاب لكل عام.. هذا إضافة إلى ما كانت تخرجه

مدرسة التمريض. ثم انفصلت إعدادية البنات عن البنين عام ٢٠٠٠ وبعد إلغاء مدارس التمريض التي كانت تستقبل الطالبات من المرحلة الابتدائية وجاء ذلك بتوجيه من منظمة الصحة العالمية لأننا نتبع نظاماً عالمياً للتمريض.. فتقلص الملاك التمريضي النسوي. واشارت الأستاذة فاطمة عبد الرزاق إلى أن خريجات هذا العام مثلاً ثلاث لا غير لم تلتحق إحداهن بالعمل. فبقيت اثنتان فقط.. وربما ستتخرج واحدة في العام القادم أو تخرج الإعدادية صفراً.. فتصوروا.. مدرسة وملاك تدريسي.. من أطباء وصيادلة ومدرسين.. من وزارة الصحة ومحاضرات نظرية وعملية.. لطالبتين فقط..

مدير الإعدادية يعتقد أن سبب ذلك هو عدم وجود مخصصات أو حوافز تغري الطالبات وتشجعهن على الالتحاق بالإعدادية، كمخصصات نقل، أو طعام، أو ملابس (زي موحد).. إضافة إلى الكتب والقرطاسية المجانية.. أو إعطائهن فرصة مثلاً لإكمال الدراسة الجامعية.. وخصوصاً اللواتي يسكن الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة كربلاء. حيث أن وصولهن إلى الإعدادية يكلفهن مبلغاً ليس بالقليل.

هذا فضلاً عن أن إعدادية التمريض أصبحت دائرة من دوائر الصحة المهملة والمنسية. ولا أعرف متى تنالها يد الإعمار والرعاية؟

وكان الحديث مع مدرسي التمريض طويلاً وذا شجون..

ذهبنا بعد ذلك إلى مستشفى النسائية والتوليد الوحيد في المحافظة وتمخضت هذه الزيارة عن مجموعة من اللقاءات بكوكبة من المرضات والأطباء وقد اعتمدت هذه المستشفى نظام (تأنيث) الملاك الصحي بالكامل.. المرضة الجامعية جميلة كرار محمد مديرة شؤون التمريض في المستشفى، قالت: قلة الملاك التمريضي النسوي، وخصوصاً بعد (التأنيث) خلق لنا متاعب كثيرة.. منها الإرهاق الكبير الذي تتعرض له المرضة بسبب الوزر الملقى عليها.. وخصوصاً في الخفارات الليلية، ولا أخفيك أن ذلك يؤثر على نوعية أداء المرضة، ورداءة الخدمة التي تقدمها للمريضات.. حيث يتراوح عدد المريضات اللواتي تتحمل مسؤوليتهن ممرضة واحدة بين ٣٠ - ٤٠ مريضة وخصوصاً في الخفارة.

أما الدكتور الشاب محمد صائب، اختصاصي طب الأطفال الخدج في نفس المستشفى. فقد بدا متحمساً ومصراً على الإدلاء برأيه في موضوع التمريض النسوي. وهو لا يرى أن هناك داع لتأنيث الملاك الصحي في المستشفى. فلا حياء في الطب. وخصوصاً في حالات الضرورة القصوى، وهو يرى أيضاً إن الممرضات المتخرجات حديثاً قليلات الخبرة والتدريب. وكأن إحداهن دخلت الوسط الصحي لأول مرة ولم تتدرب أو تتعلم في مدرسة، وهذا يعرضنا لمشاكل صحية خطرة مع المراجعات... إضافة لعدم وجود متابعة مستمرة أو مراقبة لعمل الممرضات من قبل الإدارة أو الملاك التدريبي.

وهو يرى ضرورة التركيز على تدريب وتأهيل الطالبة عملياً أثناء الدراسة وقبل دخولها الحياة العملية.

مستشفى الحسيني أكبر مستشفى عام في المحافظة وفيه التقينا الممرضة الجامعية سناء خميس صالح رئيسة الممرضات التي كشفت لنا ظروفاً ومتاعب أخرى بقولها: أتمنى ألا تنسى وزارة المالية أو وزارة الصحة أن رواتب الممرضة الجامعية أو المتوسطة، يخضع لنفس الضوابط التي يخضع لها الموظف العادي في وزارة الصحة أو الوزارات الأخرى.. برغم أن على الممرضة واجب الخفارات الليلية، فهي تداوم أحياناً ٢٤ ساعة، إضافة إلى المخاطر الصحية التي تتعرض لها والمتاعب النفسية والعائلية الأخرى.

فلماذا تختار الفتاة مهنة التمريض.. إذا كانت المجازفة والمخاطرة لا تميزها عن موظفة أو عاملة في مجال آخر؟ وحتى خريجات المعاهد الصحية (قسم التمريض).. يرفضن العمل في ردهات المرضى.. كممرضات، وتقوم الإدارة بتنسيبهن إلى الصيدليات كمعاون طبي.

فلو كانت الممرضة تتمتع بامتيازات خاصة.. لكان هذا أول وسائل الدعم للكادر التمريضي النسوي.

أما الممرضة ماجدة يوسف / من قسم الطوارئ فقالت: قضيت عشرة أعوام في هذا القسم.. إضافة إلى خدمة سبعة أعوام في أقسام أخرى.. وأنا أم لسبعة أطفال.. وأضيف إلى متاعب زملائي.. عدم فهم الملاك الإداري لظروف الممرضة الأم ومتاعبها.. إضافة إلى وجود فجوة بين المرضات والأطباء. أو بين المرضات والإداريين. وعدم تقديرهم لظروفنا ومتاعبنا. وكأن الممرضة إنسان آلي يجب أن يعمل ٢٤ ساعة و٣٠ يوماً في الشهر.. ولا تحتاج إلى راحة أو إجازة.. أو وقفة.

وعن كيفية معالجة هذا النقص الحاصل في الملاك التمريضي النسوي تحدث المرض الجامعي (حسن عبد الله) مسؤول المرضين:

عدا ردهة الجراحة النسائية في المستشفى، التي طاقمها التمريضي نسوي تماماً، فإن ثمة نقصاً حاصلاً في أقسام أخرى منها باطنية النساء.. الذي يسد النقص فيه بممرضين من الرجال.. وخصوصاً في الخفارات.

ونحن خارجان من المستشفى التقينا بالمريضة سهيلة شمخي وسألناها:

*هل تمانعين أن يمرضك رجل؟

- أحياناً!

*هل توافقين إذا رغبت ابنتك الالتحاق بمدرسة التمريض؟

- قد أوافق. إذا وافقت أنت أن تذهب ابنتك لهذه المهنة!

ومن باب الجدل أو الهزل أو التحدي سالت الدكتور صالح مهدي الحسناوي المدير العام لصحة كربلاء. نفس السؤال ولم ينتظر جوابي.. لأنه بدأ يتحدث عن مشاريع وزارة الصحة لرفع مستوى التمريض قائلاً: ساهمت دائرة صحة كربلاء بإرسال ممرضين من ضمنهم نساء.. إلى الخارج لاكتساب مهارات جديدة وذلك بالتعاون بين التعليم الطبي المستمر. وقسم التمريض إضافة إلى المؤتمر العراقي الوطني التمريضي الأول والذي عقد في بغداد من ١٥ - ١٧ / ٧ / ٢٠٠٣، وقد نوقشت كل أمور التمريض وخصوصاً النسوي، وقد طرحت مسألة الحوافز والمشجعات ويعتب السيد المدير العام للصحة على منظمات المجتمع المدني.

وخصوصاً النسوية منها التي تطالب وتهتم بحقوق المرأة السياسية ولا تهتم بحياتها الوظيفية حيث من المفروض أن نلجأ إلى تشجيع المرأة بكل الوسائل على الانخراط بالوظائف الإنسانية الخدمية وعلى رأسها التمريض ومن واجب المنظمات أن تأخذ دورها في تهيئة العناصر النسوية وتشجيعها في هذا المجال.

ويضيف لدينا خطة عمل لتطوير مهنة التمريض النسوي والارتقاء بها، ولو إنها مسألة ليست سهلة. وقضية الدعم المادي للطالبة في الإعدادية فإنه يحتاج إلى دعم خاص ومباشر من قبل الدولة مثل كثير من الفروع العلمية في البلد.

ومن هذه الأحاديث الكثيرة نستنتج أن مهنة التمريض قد يقوم لها قائم.. في العراق.. إذا ما تم الآتي:

١- تخصيص مبلغ كاف كأجور نقل للطالبات.. إضافة إلى توفير الزي الموحد.

٢- القيام بحملة إعلامية بمساعدة منظمات المجتمع المدني لتشجيع الفتيات على العمل كممرضات.

٣- إضافة مخصصات لراتب المرضة - كمخصصات بدل عدوى أو خطورة - أو خفارات ليلة.

٤- الاهتمام بالمستوى التطبيقي للمرضة، وإرسالها في بعثات علمية تدريبية.

٥- السماح لخريجات الإعدادية بإكمال الدراسة الجامعية أو الدراسات العليا.